CD/PV.1049
30 January 2007

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والأربعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيدة غلودين ميتشالي (جنوب أفريقيا)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٤٩ لمؤتمر نزع السلاح.

ولدي على قائمة المتكلمين للجلسة العامة التي ستعقد هذا اليوم كوبا وتركيا.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدثين على قائمة هذا الصباح. أود أن أعلن أنه بعد اختتام هذه الجلسة العامة الرسمية، ستُعقد جلسة إعلامية غير رسمية في قاعة المجلس. وسيقدم المنسقون المعينون بمختلف بنود جدول الأعمال في هذه الجلسة غير الرسمية، أفكارهم عن الاجتماعات غير الرسمية التي سترأسونها خلال الأسابيع من ٣ إلى ٩.

والآن أعطي الكلمة إلى السفير خوان أنطونيو فيرنانديس بالاسيوس الممثل الموقر لكوبا.

السيد فرنانديس بالاسيوس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيسة، اسمحي لي قبل كل شيء أن أهنيئك على تقلدك منصب أول رئيسة لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٧. وإني متأكد أن صفاتك القيادية وخبرتك الدبلوماسية المؤكدة ستفيدنا كثيراً في الجهود الحالية المبذولة للتغلب على الركود الراهن الذي يشهده المؤتمر. كما أود أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي تبذلونها في التحضير لاجتماعنا بما في ذلك المشاورات الثنائية الموسعة التي تُجرىها لهذا الغرض.

إن الحاجة ما فتئت تزداد في عالم اليوم إلى الحفاظ على تعدد الأطراف في العلاقات الدولية. وتعزيز هذا التعدد هو أمر حيوي إذا ما أردنا التوصل إلى حلول فعّالة لسلم وأمن دوليين يقومان على الاحترام الدقيق للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا السياق، فإن دور مؤتمر نزع السلاح له أهمية بالغة بوصفه حلقة وصل حيوية داخل هذا النظام المتعدد الأطراف.

ويمر مؤتمر نزع السلاح في مرحلة حرجة من تاريخه، بعد سنوات طويلة من الغرق في حالة من السبات والجمود والسير في طريق مسدود. وبإمكاننا القيام بالكثير فيما يتعلق بطريقة تحسين تنظيم مناقشاتنا، ولكننا لن نتمكن من تحقيق شيء يذكر من حيث بلوغ أهدافنا كمحفل تفاوضي متعدد الأطراف وحيد لتزع السلاح ما لم تكن هناك إرادة سياسية حقيقية ولا سيما من جانب الأطراف التي أدى عنادها إلى شل تقدمنا في الماضي.

إن مؤتمر نزع السلاح بحاجة إلى التزام سياسي من جانب جميع أعضائه. وإني لا أشير إلى التزام تقدم فيه بعض الأطراف تنازلاً لكي يتم مراعاة أولويات أطراف أخرى دون أن تحصل على ضمانات تكفل معالجة أولوياتها أيضاً، بل إلى التزام يأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية المشروعة لكل طرف. فهذا هو السبيل الوحيد الذي نتمكن من خلاله إنهاء مآزقنا الحالي في المؤتمر والبدء بشكل فعلي في العمل الموضوعي بشأن البنود المدرجة في جدول أعماله.

إن وفدي قد طلب إلى الأمانة أن توزع كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر الفصل المعنون "نزع السلاح والأمن الدولي" الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة بلدان حركة عدم الانحياز الذي عُقد بنجاح في هافانا بكوبا في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ومن بين العناصر الأخرى التي يمكن للوفود الاطلاع عليها في الوثيقة التي قمنا بتوزيعها، هي أن رؤساء دول أو حكومات ١١٨ بلداً أكدوا "من جديد على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، وكرروا دعوتهم للمؤتمر للتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل عن طريق القيام، في جملة أمور، بإنشاء لجنة مخصصة معنية بتزع السلاح النووي بأسرع ما يمكن وعلى سبيل

الأولوية العليا". وشدد رؤساء الدول والحكومات على "ضرورة بدء مفاوضات بشأن وضع برنامج تدريجي من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية في غضون إطار زمني محدد، بما في ذلك وضع اتفاقية بشأن الأسلحة النووية".

وعلى الرغم من الإعلان عن إنهاء الحرب الباردة، هناك قرابة ٣٣ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم اليوم، وأكثر من ١٢ ٠٠٠ منها هي أسلحة جاهزة للاستخدام الفوري. وبالمثل، لم يتوقف تنفيذ برامج لتحديث الأسلحة النووية، رغم أن الخطر الفتاك الذي تمثله هذه الأسلحة معروف على نطاق واسع. إن من المفارقة أن تواصل بعض الدول ممارسة الضغوط لضمان أن يركز المجتمع الدولي بصورة متزايدة على عدم الانتشار الأفقي على حساب نزع السلاح النووي. والطريقة الأكيدة والفعالة الوحيدة لتجنب انتشار أسلحة الدمار الشامل هي إزالتها بشكل تام وكامل. وفي هذا السياق ورثما نحرز تقدماً لبلوغ هذا الهدف فإن إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانوناً بشأن الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو أمر لا يمكن أن نواصل في تأجيله.

إن كوبا تضم صوتها إلى الصوت المؤيد للشروع في مفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة دولية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لصنع الأسلحة النووية تستجيب لكل من هديفي عدم الانتشار ونزع السلاح. كما أننا نوافق على الشروع في مفاوضات لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

إن النفقات العسكرية في العالم تتجاوز اليوم ١٠٠ مليار دولار أمريكي وإن هذا المبلغ مستمر في الزيادة. والأموال التي تنفق على إنتاج معدات للقتل هي أكثر بكثير من الأموال التي تنفق لإنقاذ الحياة. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، فإن تكلفة بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ستبلغ ١٠ في المائة تقريباً مما يتم إنفاقه حالياً على التسلح على الصعيد العالمي. وهذا مبلغ متواضع ومقدور عليه، لو وضعنا في اعتبارنا ما يمكن أن نحقق به: فهو سيساعد على إنقاذ آلاف البشر كل يوم. وسيمكن الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم من الهروب من براثن الفقر؛ وسيمكن كل طفل وطفلة في العالم الثالث من الحصول على التعليم. وستتيح مواجهة أنجع لوباء الإيدز الرهيب الذي يؤثر علينا جميعاً بالتساوي.

فهل بالإمكان تغيير هذا الوضع الراهن؟ بالطبع نعم. وهل يملك مؤتمر نزع السلاح شيئاً يقدمه للمشاركة في هذه الجهود لتحقيق التغيير؟ نعم إنه قادر على ذلك. إن لمؤتمر نزع السلاح دوراً هاماً في هذا الصدد. ومهمته في هذا السبيل ليست يسيرة ولا يمكن القيام بها بين عشية وضحاها. كما أن الأمر ليس أمراً يمكن إيجاد حل له في إطار الحدود الضيقة لهذه الهيئة. ومع ذلك، فليس أمامنا من خيار سوى مواصلة سعينا لبلوغ أهدافنا الرامية إلى تحقيق السلام والإزالة التامة للأسلحة.

سيدتي الرئيسة، يمكنك أن تعتمد على دعم كوبا ومساهماتها في هذا المسعى النبيل وكذلك في الاضطلاع بمسؤولياتك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل كوبا على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيسة. والآن أعطي الكلمة إلى السفير أحمد أوزمكو ممثل تركيا المقرر.

السيد أوزمكو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدتي الرئيسة، بما أن هذه هي أول مرة آخذ فيها الكلمة، اسمحي لي بأن أهنئك بحرارة على تقلدك منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أشكرك على كلمات الترحيب

الرقيقة التي وجهتها إلي وإلى غيري من المشاركين الجدد خلال الجلسة العامة الأولى للمؤتمر. اسمحي لي بأن أؤكد لك أنني سأنقل كلمات الشكر الرقيقة إلى سلفي السفير كورتكن.

سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئك على مهاراتك الدبلوماسية والقيادية إلى جانب حيويتك. والدليل على هذه الخصال السامية هو اعتماد مؤتمر نزع السلاح بسرعة جدول أعمال عام ٢٠٠٧ وتقديم إطار تنظيمي مبتكر. وتركيا تدعم هذا الإطار وتحييك على جهودك في صياغته.

وبالفعل فقد بذلت أنت والرؤساء الخمسة الجدد جهوداً خاصة لكي يبدأ المؤتمر أعماله ولغرس روح الإبداع فيه وتقديم أفكار مبتكرة. ونأمل صادقين أن تتكلم هذه المبادرات بالنجاح.

وبما أن هذه هي أول مرة أشارك في المؤتمر، ألاحظ أننا نعقد جلساتنا في قاعة مجلس عصبة الأمم التاريخية. وهذه القاعة قد تذكركم للوهلة الأولى بمنظمة لم تعد موجودة وبحقبة تم فيها التخلي عن مؤسسات متعددة الأطراف في طريق الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، فإنني لا أعتقد أن ذلك ينبغي أن يكون مصدر تشاؤم. بل على العكس، فإن الرسوم الرائعة التي خطها خوسيه ماريَا سرت عل الجدران بماء الذهب والسبيدج والتي تصور التقدم الذي أحرزته البشرية فيما يتعلق بالصحة والتكنولوجيا والحرية والسلام يجب أن تذكركم بمنجزات الإنسان السابقة وبواجبنا لإعادة النشاط لهذه القاعة. وأعتقد أن الأوان آن ليثبت مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد لترع السلاح بشكل متعدد الأطراف، وجوده من جديد ويؤدي دوره المرسوم. كما يتعين علينا أن لا ننسى أن السيد بان كي - مون، الأمين العام قد جعل منذ تقلده منصبه، مهمة إعادة تنشيط جهود نزع السلاح وعدم الانتشار من بين أولوياته.

وتؤيد تركيا نزع السلاح العالمي والشامل وتدعم جميع الجهود المبذولة للحفاظ على الأمن الدولي من خلال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. وتركيا هي طرف في جميع الصكوك الدولية لعدم انتشار الأسلحة ونظم مراقبة تصديرها تحدها الرغبة في تنفيذ هذه الصكوك والنظم على نطاق العالم وبفعالية.

وتركيا التي تقع في منطقة مثيرة لقلق خاص فيما يتعلق بالانتشار، تراقب بانتباه التطورات في هذا المجال، وتشارك في جهود جماعية تستهدف استحداث تدابير لقلب مسار هذا الاتجاه المثير للجزع.

وعلى الرغم من فشل المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٥، والتطورات الأخيرة التي حدثت والتي تخالف وجهة نظره، فإن بلده يعتقد أن معاهدة عدم الانتشار لا تزال صكاً فريداً متعدد الأطراف لا يمكن استبداله، وحجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار وأساساً لا غنى عنه للسعي من أجل نزع السلاح النووي. وعلينا أن نبذل كل جهد لحماية سلامة وموثوقية هذا الصك. وتأمل تركيا بصدق أن ترسي الدورة الجديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار التي ستبدأ هذا الربيع في فيينا، الأساس لعقد مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠١٠ من خلال التوصل إلى اتفاق مبكر بشأن مسائل التنظيم.

وفي هذا الصدد، دعيني أؤكد الدور الهام للغاية والذي لا يمكن الاستغناء عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت تحتفل فيه الوكالة بالذكرى الخمسين لإنشائها. ولا تزال تركيا مقتنعة بأنه ينبغي مواصلة تعزيز سلطة التحقق المسندة إلى الوكالة وينبغي اعتماد البروتوكول الإضافي النموذجي بوصفه معياراً عالمياً للتحقق من الامتثال لمعاهدة عدم الانتشار.

إننا نرى أن نظام معاهدة عدم الانتشار سيحظى بمزيد من الدعم بعد أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ.

كما تولى تركيا اهتماماً خاصاً للتفاوض على معاهدة غير تمييزية وذات نطاق عالمي تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض إنتاج أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووية أخرى. ومن شأن حظر إنتاج مثل هذه المواد أن يعزز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في آن معاً. وينبغي أن يتضمن النهج الأشمل الخالي من التمييز موضوع المخزونات الموجودة والتحقق الفعال.

وترحب تركيا بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، يتم التوصل إليها عن طيب خاطر، وفي هذا السياق فإنها تؤيد من حيث المبدأ إنشاء منطقة يمكن التحقق منها بفعالية خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط. ومن هنا فإننا نشجع جميع الجهود المبذولة للتوصل إلى تفاهم إقليمي مشترك بشأن هذا المشروع بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

وترحب تركيا أيضاً بتمديد ولاية اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ وستستمر في دعم عملها، الذي نعتقد أنه يكمل الجهود العالمية المبذولة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وترى تركيا أن المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار تظل إجراءً تعاونياً هاماً يكمل الآليات الموجودة المنصوص عليها في مختلف الصكوك الدولية ونظم مراقبة الصادرات. وسنواصل دعمنا لهذه المبادرة.

وبالمثل، فقد أعربت تركيا عن تأييدها للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. ويسر تركيا بما سرور أن تستضيف الاجتماع الثاني لهذه المبادرة يومي ١٢ و١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في أنقرة.

وتدعم تركيا الآراء والاقتراحات الداعية إلى إنشاء آليات سياسية تليها صكوك دولية ملزمة قانوناً، تضمن عدم استخدام الأسلحة النووية من قبل دول حائزة لأسلحة نووية ضد دول غير حائزة لهذه الأسلحة.

واستخدام الفضاء الخارجي والبحوث المستندة إلى الفضاء ينبغي أن يقتصر بصورة حصرية على الأغراض السلمية. وفي هذا الصدد، تؤيد تركيا أيضاً الآراء والاقتراحات الداعية إلى تعزيز الإطار القانوني الدولي القائم الموجه نحو منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وتعتبر تركيا اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والسّمية بمثابة عنصرين هامين للنظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال عدم انضمام بعض الدول لهاتين الاتفاقيتين يشكل تحدياً خطيراً للأمن العالمي. ومرة أخرى، فإننا نكرر دعوتنا لانضمام أوسع نطاقاً لهاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما بفعالية.

لقد ثبتت أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أداة فعالة لحظر وإزالة فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل في إطار آلية دولية صارمة وفعالة للتحقق والمراقبة. وامتثال الدول الأطراف للمواعيد النهائية التي تم تحديدها لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية بشكل يمكن التحقق منه، لا يزال أمراً ضرورياً.

وقد انعقد المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسّمية هنا في جنيف في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر الماضيين. وإننا نشعر بالارتياح إزاء نتائج هذا الاجتماع. ونعقد أنه ينبغي في نهاية الأمر تعزيز الاتفاقية بواسطة آلية للتحقق.

إن الزيادة التدريجية في مدى ودقة القذائف التسيارية يزيد القلق كثيراً من خطر الانتشار. ونعقد تركيا أن مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية تشكل خطوة عملية نحو إطار قانوني مقبول دولياً في هذا المجال. ونأمل أن يتم تنفيذ هذا المسعى على نطاق العالم.

وانتشار الأسلحة التقليدية هو أيضاً مصدر قلق بالنسبة لتركيا. وتراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل مفرط وانتشارها بشكل منفلت يشكل خطراً كبيراً على السلام والأمن، وعلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان عديدة. وهناك أيضاً علاقة وثيقة بين الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة والإرهاب. وستواصل تركيا المشاركة بنشاط في جميع الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة وغيرها من المحافل لتعزيز التعاون الدولي ووضع معايير وقواعد فعالة، بهدف مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه والقضاء عليه.

بيد أن عدم التوصل إلى نتيجة ملموسة في المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في العام الماضي كان مخيباً للآمال. ورغم ذلك، لا تزال تركيا ملتزمة بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل للأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبتعزيزه.

إن تركيا التي تدرك الآثار التي تلحقها الأسلحة الصغيرة والسلام والأمن في العالم أجمع، تؤيد المشروع المطروح لوضع معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة ترمي إلى وضع حد للاتجار غير المقنن والمنفلة بالأسلحة في جميع أنحاء العالم ووضع معايير موحدة للتجارة في الأسلحة التقليدية على النطاق العالمي. ولهذا السبب فإن تركيا اشتركت في تقديم القرار المتعلق بمعاهدة التجارة في تلك الأسلحة كانت المملكة المتحدة أول دولة تقدمه خلال جلسات اللجنة الأولى في العام الماضي.

ولا يزال انتشار منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف واستخدامها دون إذن سبباً لقلق بالغ فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتصر تركيا على رأيها بأن على المجتمع الدولي أن يتصرف بصورة حاسمة لتحسين أمن المخزونات وتعزيز ضوابط التصدير في بلدان تقوم باستيراد وتصنيع منظومات الدفاع الجوي المحمولة على الكتف. وقد أوجزنا آراءنا عن الموضوع في بيان ألقيناه أمام مؤتمر نزع السلاح في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

وهناك مسألة أخرى مثيرة للقلق في مجال الأسلحة التقليدية وهي آفة الأسلحة العشوائية واللاإنسانية المسماة بالألغام المضادة للأفراد. وتؤيد تركيا بالكامل الجهود المبذولة للتنفيذ العالمي والفعال لاتفاقية أوتوا والرؤية المتمثلة في عالم خالٍ من الألغام المضادة للأفراد.

وقد أصبحت تركيا دولة طرفاً في اتفاقية أوتوا في عام ٢٠٠٤. بيد أن البدء بتنفيذ أنشطة إزالة الألغام يعود إلى ١٩٩٨. ومن المزمع، وفقاً للالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية، الانتهاء بحلول عام ٢٠١٤ من إزالة جميع ما هو مزرورع من الألغام المضادة للأفراد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر أيضاً بآراء تركيا الراسخة والصادقة بشأن المشاركة فيما يسمى بـ "الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة للحكومات" في سياق الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وأود أيضاً أن أعلم أعضاء المؤتمر بأن تركيا أصبحت دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة التقليدية بصيغتها المعدلة في عام ٢٠٠١، وفي بروتوكولها الأول، وبروتوكولها الثاني المعدل، وبروتوكولها الرابع. وقد دخلت هذه الاتفاقية وتلك البروتوكولات حيز النفاذ بالنسبة لتركيا في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

ولن أكون قد أكملت بياني دون الإشارة إلى دعمنا لنظام سجل الأمم المتحدة. فهذه الأداة المتوفرة هي، في رأينا، آلية مفيدة للغاية تكمل عملنا في هذا المجال.

وفي الختام، دعيني مرة أخرى أعلن استعداد وفدي للتعاون معك وتزويدك بالدعم الكامل طيلة فترة رئاستك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل تركيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي خص بها الرئيسة. ليس أمامي أي متحدثين في قائمة اليوم. هل هناك أي وفد يرغب في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ إن ذلك لا يبدو هو الحال. وبهذا تنتهي من عملنا في هذه الجلسة العامة الرسمية لهذا اليوم.

لقد طلبت الأمانة مني أن أعلمكم أنه بغية تمكينها من إصدار قائمة المشاركين في دورة المؤتمر لعام ٢٠٠٧ في الموعد المحدد، فترجو منكم تقديم قائمة أسماء وفودكم وحبذا لو تم ذلك قبل نهاية هذا الأسبوع.

وكما ذكرت سابقاً، يرجى الانتباه إلى أن اجتماعاً إعلامياً غير رسمي سيبدأ في غضون خمس دقائق في قاعة المجلس للسماح للمنسقين بتبادل أفكارهم بشأن الاجتماعات غير الرسمية التي سيقومون بتروّسها خلال الأسابيع من ٣ إلى ٩.

وكالمعتاد، فإن هذا الاجتماع غير الرسمي مفتوح فقط للأعضاء والدول غير الأعضاء التي دُعيت إلى المشاركة في أعمال المؤتمر.

وأود أيضاً أن أعلمكم بأن جلستنا العامة الرسمية المقبلة ستُعقد يوم الخميس الموافق ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ في الساعة العاشرة صباحاً.

ترفع هذه الجلسة العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠